

في المعجمية العربية

د. عبد القادر سلامي

جامعة تلمسان

الجزائر

الملخص: تهدف هذه الداسة إلى وضع مقدمة للقارئ العربي فيما يتصل بالمعجم العربي بقسميه اللفظي والمعنوي وبما يكفل الوقوف على دلالي الإعجام والمعجم وحركة التأليف المعجمي عند العرب).

- الإعجام والمعجم : ارتبطت مادة (عجم) في معاجم اللغة وكتبها بالإهمال والإخفاء وضدّ البيان والإفصاح. (1) وهي ثلاثة أصول: أحدها يدلّ على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشدّة، والآخر على عضّ ومذاقة. (2) فمن الأوّل: رجل أعجم (*). وامرأة عجماء، إذا كانا بينا العجمة لا يفصحان ولا يُبينان كلامهما، والجمع عجمٌ. والعجمُ والعجمُ: الذين ليسوا من العرب، كأنّه تعذّر عليهم فهمهم فسمّوهم كذلك. (3) وصلاتا الظهر والعصر عجماءان ؛ لأنّه لا يجهر فيهما بالقراءة. (4) و في الحديث: (جرّح العجماء جبار) (5)؛ أي : لا دية فيها ولا غرم لأنّ البهيمة لا تُفصح عمّا في نفسها إذا أفلتت من صاحبها فقتلت إنساناً. والأعجمُ: المستعجم الأخرس. (6) واستعجمت الدار عن جواب السائل: إذا لم تُجب سائلها. (7) ومن الثاني والثالث : عجمة الرّمْل بما استبهم على سالكيه فلم يتوجّه لهم (8) ومنه عجمتُ العود ونحوه : إذا عضّضتُه ليعلم صلابته من رخاوته، ولك فيه وجهان : إن شئت قلت : إنّما ذلك لإدخالك إياه فيك وإخفائك له ؛ وإن شئت قلت: إنّ ذلك لأنّك لما عضّضتُه ضغطت بعض ظاهر أجزائه فغارت في المعجوم، أي أدخلت بعضها في بعض، فأخفيتُها (9) . وهكذا تتصرّف صيغة (فعل) من هذه

المادة إلى معاني الإبهام وعدم الوضوح. أما صيغة (فَعَّلَ) بالتضعيف و (أفعَلَ) بالهمز، فإنما تأتيان لتدلّان على البيان والوضوح، فعجّم الكتاب تعجيماً: نَقَطَهُ كَي تَسْتَبِينُ عَجْمَتَهُ وَيَصِحُّ وَيُضِحُّ؛⁽¹⁰⁾ ثمّ إنهم قالوا: :أَعَجَمْتُ الْكِتَابَ: نَقَطْتُهُ وَأَزَلْتُ عَجْمَتَهُ وَاسْتَعَجَمَ وَأَوْضَحْتَهُ،⁽¹¹⁾ فجاءت فَعَّلْتُ (عَجَمْتُ) وأفعلت (أعجمتُ) محققتين لسلب معنى الاستبهام لإثباته وله نظائر.⁽¹²⁾

وعلى هذا فصيغة " مُعْجَم " اسم مفعول من " أَعَجَمَ " أو مصدر بمتزلة الإعجام. ومن معنى السلب^(*) هذا أطلقت لفظة " معجم " على الكتاب الذي يراعي في ترتيب مادته ترتيب الحروف الهجائية ، فكأنّ هذا الكتاب يزيل إبهام هذه المادة المرتبة على حروف المعجم،⁽¹³⁾ أي حروف الإعجام التي من شأنها أن تعجم؛⁽¹⁴⁾ ومن ثمّ ، فإنّ المفردات الواردة في " المعجم " قد سُرحَتْ بما يكفل إزالة اللبس عنها ويوضح المبهم منها.⁽¹⁵⁾ والمعجم بهذا ترتيب حروف وسوق مفردات وفق ذلك وإزالة عجمة⁽¹⁶⁾ .وهو في عرف المحدثين كتابٌ أو مرجعٌ أو فهرسٌ أو ديوانٌ يشتمل على أكبر عدد من مفردات لغة ما مع تفسير معنى كل منها وذكر معلومات عنها من نُطِقَ وصيغٍ واشتقاقٍ ومعانٍ؛ ومرتبّة ترتيباً خاصاً، على حسب حروف الهجاء أو الموضوع، فالكلمة هي المحور الذي يدور حوله المعجم إيضاحاً وشرحاً تعدّد الفروق القائمة بين المعاجم.⁽¹⁷⁾

ومهما تباينت الآراء حول المعجم في درجة إيفائه بالمعنى الاجتماعي أو الدلالي وجلاته للمعنى المعجمي أو قصوره عن ذلك⁽¹⁸⁾، فإنّ المعجم يبقى من أجمع الوسائل القديمة والحديثة للحفاظ على اللغة في ماضيها وفي حاضرها المتجدّد، وما يلحقها من تطوّر في أثناء تفاعلها مع غيرها من اللغات ، عبر مراحل عمر اللغة الاجتماعي.⁽¹⁹⁾

هذا ، ولا ندري على وجه اليقين متى أطلقت كلمة "معجم" في اللغة العربية على الكتب التي ترمي إلى جمع اللغة.⁽²⁰⁾ فالمعجم في عرف المراد (ت) 285 هـ) مصدر. بمتلة الإعجام، كما تقول أدخلته مُدْخَلًا وأخرجته مُخْرَجًا أي إدخالاً وإخراجاً، أي من شأن هذه الحروف أن تُعجم. فكأثمهم قالوا: "هذه حروف الإعجام"، وهو الأصوب في رأي ابن جني (ت) 392 هـ) و بعض المتأخرين من القدماء والمحدثين وفي رأينا من قولهم: "حروف المعجم"⁽²¹⁾ بأن أضافوا الحروف إلى المعجم⁽²¹⁾ فهل المعجم صفة لحروف هذه ، أو غير وصف لها ؟ وهو تساؤل حاول ابن جني الإجابة عنه، وتابعه في ذلك ابن سيده (ت) 458 هـ) فقال : إنَّ المعجم لا يجوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين : أحدهما أنَّ (حروفاً) هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة و"المعجم" معرفة، ومحال وصف النكرة بالمعرفة. والآخر: أنَّ (الحروف) مضافة إلى "المعجم" ومحال أيضا إضافة الموصوف إلى صفته. والعلّة في امتناع ذلك أنَّ الصفة هي الموصوف، على قول التحويين، في المعنى وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ أخاك الظريف، فالأخ هو (الموصوف) والظريف هو (الصفة) والأخ هو الظريف في المعنى . وإذا كانت الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى ، لم يجوز إضافة "الحروف" إلى "المعجم"، لأنّه غير مستقيم (إضافة الشيء إلى نفسه)، وإنما امتنع ذلك من قِبَل أنَّ الغرض في الإضافة إنّما هو التخصيص والتعريف، والشيء لا تعرّفه نفسه ؛ لأنّه لو كان معرفة بنفسه لما احتجج إلى إضافة، وإنّما يضاف إلى غيره ليعرّفه، فلو كان المعجم صفة لحروف لقلت : " المعجمة" كما تقول: تعلّمت الحروف المعجمة. (22)

ويبدو أن تسمية المعجم "ظهرت متأخرة عند اللغويين،⁽²³⁾ وذلك عند

علماء القرن الرابع الهجري و في "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (ت 395 هـ) تحديداً. (24)

ومعنى ذلك أن إطلاق المعجم على مثل هذا الكتاب مرّ بمراحل قبل أن يستقرّ مصطلحاً في كتب اللغة التي عُرفت بالمعجم. أمّا إطلاق "القاموس" على المعجم ، فهو إطلاق متأخّر سببه شيوع (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ت 816 هـ) ومعناه "البحر العظيم"، إذ أصبحت كلمة " القاموس" تقابل في الاستعمال كلمة " المعجم"، فصار كلّ معجم قاموساً والأصل ذلك. (25)

(2)- التّأليف المعجمي عند العرب :

أتجه العرب إلى تأليف المعجم التي تضمّ مفردات اللغة مشروحة ومرتبّة ترتيباً معيّنًا. ويلاحظ الدّارس حين ينظر في تراث المعجمية العربية ، أن العرب فاقوا غيرهم قديماً وحديثاً في العناية بالمعجم ، إذ تعدّدت طرقهم المنهجية في هذا المجال حتّى كادت تستنفذ جميع الاحتمالات. (26)

ومن المعروف أن جمع اللغة لم يكن قد تمّ حين ألّف الخليل كتاب " العين". فالرواة كانوا يجذّون في جمع شتات اللغة العربية وتدوينها في الرسائل الصغيرة بينما شرع أوائل النّحاة شرعوا في استنباط القواعد النّحوية والصّرفية. وهكذا تمّ تأخّر الحركة المعجمية عن غيرها من ضروب النّشاط اللغوي، وبذلك يكون القرن الثّاني الهجري قد شهد بداية التّأليف المعجمي إلى جانب بدايات كثيرة للتّدوين (27).

وقد سلك التّأليف المعجمي عند العرب طرقاً مختلفة أهمّها ثلاث رئيسة وهي: (28).

1- طريقة الترتيب الصوتي بحسب المخارج الصوتية والتقاليب والأبنية الصرفية.

2- طريقة الترتيب الألفبائي وفق أصول الكلمات بالنظر إلى الحرف أو الأخير من الكلمة.

3- طريقة الترتيب الموضوعي القائم على جمع المفردات ضمن حقول دلالية أو مجالات معنوية. فالطريقتان الأولى والثانية تحيلان إلى معاجم الألفاظ⁽²⁹⁾ والثالثة إلى معاجم المعاني⁽³⁰⁾.

ولهذه المعاجم في اللغة العربية ، ولا سيما الكبيرة منها، " فوائد أخرى يعرفها المتمرّس بهذه المعاجم حقّ المعرفة منها: ضبط الألفاظ، والإطلاع على تطوّر بعض معاني المفردات من عصر إلى آخر، والكشف عن الأعلام والأشخاص والقبائل والأماكن وضبطها ، وتحقيق كثير من الشواهد والروايات المتضاربة " ⁽³¹⁾.

الهوامش

(1) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حسن هندراوي ، دار القلم ، ط1، 1985م ، ص 36 و الخصائص 75 / 3 .

(2) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن زكريا بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1979م، 4/239، مادة (عجم) وينظر القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة فن الطباعة، مصر ، دت ، 4/49 مادة(العُجم).

(*) صيغت (أعجم) للدلالة على الذي لا يُفصح و لا يُبين ، على وزن غير غالب للصفة المشبهة باسم الثبوت؛ وهو المراد من صياغته على وزن من أوزان الصفة المشبهة، لاعلى سبيل التجدد غير المراد من صياغته على وزن اسم الفاعل (عاجم) الذي ينصرف معنى إلى العاض على الشيء المبهّم. ينظر: العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، تحقيق إبراهيم السامرائي و مهدي المخزومي ، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية، 1980م، 1 / 238، مادة (عجم). ينظر في أمر اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل : التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري ، على ألفية ابن مالك لجمال الدين محمد بن هشام الأنصاري ، وبهامشه حاشيته ليس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دت ، 81/2-82 وشرح حاشية ابن مالك لأبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد

- محمد عبد الحميد ، دار الجليل ، بيروت ، دت ، ص 444 و تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، ط2 ، 1401 هـ - 1981 م ، ص 156-157 ، 167-169 . هذا ، ولم يجوز ابن فارس قول من قال : " الأعجمي " : الذي لا يفصح وإن كان نازلاً بالبادية (ينظر على سبيل المثال : القاموس المحيط ، 4 / 149 والحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط1958م ، 1/207 ، مادة (عجم) ، بل وعدة مجاناً للصواب؛ لأنه لا يعلم أحد سمي أحداً من سكان البادية كذلك ، كما لا يسمونه " عَجْمِيًا " . " ولعل صاحب هذا القول أراد العَجْمَ فقال الأعجمي " . ينظر : العين ، 1 / 237 و معجم مقاييس اللغة ، 4 / 240 والحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، 1 / 207 ، مادة (عجم) .
- (3) الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط3 ، بيروت ، 1404هـ-1984م ، ص 1980 ، مادة (عجم) و العين ، 1 / 237 ، مادة (عجم) و القاموس المحيط ، 4 / 149 ، مادة (العُجم) و معجم مقاييس اللغة ، 4 / 239-240 و تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1 ، بيروت ، 1403هـ-1982م ، ص 328 والمعجم الوسيط ، 2 / 586 ، مادة (عجم) .
- (4) الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ص 1980 ، مادة (عجم) و معجم مقاييس اللغة ، 4 / 240 و سر صناعة الإعراب ، ص 36 و العين ، 1/237 والخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجّار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 مصورة ، 1950 م ، 2/77 .
- (5) ينظر : صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بحاشية أبي الحسن نور الدين محمد عبد الهادي السّدي ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، دت ، 4 / 193-194 .
- (6) الحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، 1/208 ، مادة (عجم) و الصّحاح تاج اللغة وتاج العربية ، ص 1981 . مادة (عجم) و الخصائص ، م 3 / 76 و سر صناعة الإعراب ، ص 36 والقاموس المحيط ، 4 / 149 . مادة (العُجم) والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس و آخرين ، دار الفكر ، بيروت ، دت . ، 2 / 586 . مادة (عجم) .
- (7) العين ، 1 / 238 و الحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، 4 / 208 ، مادة (عجم) و الخصائص ، 3 / 76 والمعجم الوسيط ، 2 / 586 مادة (عجم) .
- (8) الخصائص ، 3 / 75 و سر صناعة الإعراب ، ص 37
- (9) الخصائص ، 3 / 75-76 و سر صناعة الإعراب ، ص 36-37 و تهذيب إصلاح المنطق ، ص 328 و 521 و المعجم الوسيط ، 2 / 586 .
- (10) العين ، 1 / 238 ، مادة (عجم) و الصّحاح تاج اللغة وتاج العربية ، ص 981 ، مادة (عجم) و معجم مقاييس اللغة ، 4 / 240 والقاموس المحيط ، 4 / 149 ، مادة (العُجم) و سر صناعة الإعراب ، ص 37

(11) تمذيب إصلاح المنطق، ص 521 والقاموس المحيط، 4 / 149، مادة (العُجْم) و المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، 1 / 209، مادة (عجم) والخصائص 3 / 77-83 وسر صناعة الإعراب، ص 38-39.
(12) ينظر: الخصائص، 3 / 76 - 83 وسر صناعة الإعراب، ص 39 .

(*) عقد ابن جني في خصائصه بابا (في السَّلْب) (ينظر: الخصائص، 3 / 75-83) ، فأسهب القول فيما نَه إليه أستاذه أبو علي الفارسي، معلنا بذلك عن ميلاد نظرية متكاملة فيه تصدق على الفعل كما تصدق على الاسم " من قَبِلَ إنَّ السَّلْبَ معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب ، فلمَّا كان السَّلْبَ معنى زائداً حادثاً لاقَ به من الفعل ما كان ذا زيادة ، من حيث كانت الزيادة حادثاً طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام " (ينظر : نفسه ، 3 / 80). وملخص هذا القول إنَّ السَّلْبَ من الناحية الاصطلاحية يتلخص في أنه " زيادة تطرأ على الكلمة فتكسبها معنى مضاداً لما هي عليه معاني أصل المادة وقد تكون هذه الزيادة : حرفاً ، أو تضعيفاً ، أو حركة ، فيحوّل المعنى بوحدة منها إلى الضدّ " . (ينظر: مبحث في قضية الرمزية الصوتية - طبيعة العلاقة وما ترمز إليه- لبدراوي زهران ، دار المعارف ، ط2 ، 1987م ، ص221). ومعنى ذلك أن كل زيادة في المبنى إلا وتحدث زيادة في المعنى ، ما عدا حروف الإلحاق . على أن السَّلْبَ يطرأ على الفعل كما يحل على الاسم ، فقد رأيناه يتحقّق في الفعل كالزيادة التي طرأت على الأصل المجرد (عجم) التي تعني الاستبهاج إلى (عجم) و(أعجم) اللتين تعنيان الاستبهاج على نحو ما رأينا . أمّا ما يتحقّق فيه السَّلْبَ من الأسماء ، فقولهم: " التّودية" على وزن التّفعل من فعل(ودى) الذي يعني السيلان والجريان؛ إلاّ أنّها استعملت للعود الذي يمنع اللبن من الجريان ؛ فهي إذاً تزيل الوُدّي ولا تثبته. ينظر: نفسه، 3 / 78 .

(13) المعجم العربي نشأته وتطوره لحسين نصار، دار مصر للطباعة ، دت ، ص 11 .
(14) سر صناعة الإعراب ، ص 36 و الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ص1981 و القاموس المحيط ، 4 / 149 ، مادة (العُجْم) .

(15) المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، لرياض زكي قاسم ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، ط1 ، 1407هـ - 1987م ، ص 14 .

(16) ينظر : سر صناعة الإعراب ، ص 39 .

(17) علم اللغة العام لتوفيق محمد شاهين ، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1400هـ-1980م، ص 165-
(18) المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، ص 14 ، 19 و المعجم العربي لعبدنان الخطيب ، ص 106 مجمع العلمي العربي بدمشق ، الجزء 1 ، المجلد 40 ، 1384هـ -1965م ، ص 203 ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب ، 1400هـ- 1979م ، ص 258
نظرة نظرية المعجم لإبراهيم بن مراد ، دار الغرب الإسلامي ، ط1، 1997 م ، ص 37 .

(19) ينظر : دلالة الألفاظ ، ص 106 ومناهج البحث في اللغة ، ص 258-266 واللغة العربية معناها لتمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، دت ، ص 312-334 وعلم اللغة مقدمة

للقارئ العربي ، ص 263-271 و المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث محمد أحمد أبو الفرح ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1966، م1، ص 94-100 و المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، ص 19-20 و المحاز وأثره في الدرس اللغوي محمد بدري عبد الجليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ-1986م، ص 156-168 ومقدمة لنظرية المعجم ، ص 21-36 و عوامل تنمية اللغة العربية لتوفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة ، ط1، القاهرة، 1400هـ-1980م، ص 157-163 وعلم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1973م، ص 302-306 ومصادر نقد الرواية في الأدب الحديث في مصر لأحمد إبراهيم الهواري ، دار المعارف، ط1، 1979م، ص 66.

(19) المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، ص 20 .

(20) إذا كان من غير الممكن معرفة أول من أطلق كلمة "معجم" على الاصطلاح المذكور ولا أول كتاب سمي "معجماً" فيكاد يكون من المتفق عليه أن رجال الحديث ، والقراء والشراح ، وجامعي أثر الصحابة والأوائل الذين ألفوا الكتب بترتيب حروف الهجاء مستخدمين عبارة "حروف المعجم" وفي مقدمتهم أبو يعلى الموصلي (ت 307 هـ) صاحب كتاب "معجم الصحابة" ، وأبو القاسم البيهقي (ت 317 هـ) مؤلف كتابين في أسماء الصحابة سميتهما : " المعجم الكبير " و " المعجم الصغير " . كما ألف أبو بكر النخعي الموصلي (ت 351 هـ) " المعجم الكبير في أسماء القراء وقراءاتهم " . وكان الإمام البخاري (ت 256 هـ) في " التاريخ الكبير " قد سبقهم إلى ترتيب رجال الإسناد والحديث على حروف المعجم ، غير أنه لم يستعمل معجماً . ينظر: الفهرست ، ص 162-163 و المعجم العربي نشأته وتطوره ، ص 13-14 و الدراسات اللغوية عند العرب ، ص 220-221 و المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، ص 16-18 و المعجم العربي ، ضمن مجلة المجمع العلمي العربي ، ص 200-202 . ويبدو أن الناس استعملوا عبارة " كتاب كذا على حروف المعجم لفلان " فاختصروها وساروا في طريقتين : قالوا: كتاب كذا على الحروف لفلان ، بحذف كلمة المعجم ، وقالوا : معجم كذا لفلان ، بحذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة . ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره ، ص 13 و المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، ص 16 .

(*) ذهب الخليل إلى أن حروف المعجم بالتخفيف ، هي الحروف المقطعة ؛ لأنها أعجمية . ينظر: العين ، ص 238 ، مادة (عجم) و معجم مقاصد اللغة ، 4 / 240 ، مادة (عجم) . ويظن ابن فارس أن الخليل أتى بالأعجمية أنها ما دامت مقطعة غير مؤلفة تأليف الكلام المفهوم ، فهي أعجمية ؛ لأنها لا تدل على شيء . ينظر: نفسه، 4 / 240-241، مادة (عجم) .

(21) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ص 1981-1982، مادة (عجم) و سر صناعة الإعراب ، ص 33-34 والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، 1 / 208 مادة (عجم) و معجم مقاييس اللغة ، 4 / 241 و المعجم العربي نشأته وتطوره ، ص 11 و المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، ص 14 .

(22) سر صناعة الإعراب، ص 33-34 والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة 1/ 207-208 و المخصص لأبي الحسن علي بن سيده ، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1317هـ-1321هـ ، 2 / 42. وقال ابن سيده : "فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليست معجماً ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والذال ونحوها ليس معجماً ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل له : إنما سميت بذلك ؛ لأن الشكّل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد عجم أن المتروك بغير إعجام ، وهو غير ذلك الذي من عادته أن يُعجم ، فقد ارتفع أيضاً بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنها جميعاً ، ولا فرق لأن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجامه عليه ، أو يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان ، ألا ترى أنك إذا عجمت الجيم بوحدة من أسفل ، والحاء بوحدة من فوق ، وتركت الحاء عدلاً ، فقد عجمت بإغفالها أنها ليست بوحدة من الحرفين الآخرين ، أعني الجيم والحاء ، وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف ، فلما استمرّ البيان في جميعها ، جاز تسميتها : " حروف المعجم ". المحكم ومحيط الأعظم في اللغة ، 1 / 208 ، مادة (عجم) .

(23) على أن من الدارسين المحدثين من لا يستبعد أن يكون استخدام المصطلح في اللغة قد رافق استخدامه في معجمات الصحابة والشيوخ السابق ذكرها ، لا اشتراك معاجم اللغة مع تلك في ترتيب موادها على الحروف،) نظر : المعجم العربي نشأته وتطوره ، ص 14؛ ثم أخذت كلمة (معجم) تقترب شيئاً فشيئاً من دلالتها المعروفة لدينا الآن. فإذا صحّ هذا الافتراض ، فيكون ذلك في حدود أوائل القرن الرابع الهجري ، أي في زمن ظهر معجم الصحابة لأبي يعلى التميمي (ت 307 هـ) والمعجمين الكبير والصغير لأبي القاسم البغوي (ت 315 هـ) . (ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب ، ص 221) . وذهب آخرون إلى ترجيح الافتراض السابق : إن الجماعة اللغوية أخذت من العلماء المشتغلين بالحديث والتراجم والشراح والقراء كلمة (معجم) وأختنتها على الكتب اللغوية التي تعالج اللفظة ، وتحدت دلالتها وما يتصل بها لغوياً أو تلك التي تجمع الألفاظ القصلة بموضوع واحد ، أو رسالة ، أو كتاب ، أو باب من كتاب ؛ فتمّ بذلك استعمال كلمة (المعجم) - أولاً - على يد النساخ والورّاقين أو سني يد من دون عن أعمال المشتغلين بمن اللغة بعد القرن الرابع الهجري ، حيث أن مصنفات اللغة الصادرة حتى نهاية ذلك القرن نحو "الجمهرة" لابن دريد (321 هـ) و"الصحاح" لسحروري (ت 398هـ) لم تحمل في عناوينها - كلّها - كلمة (معجم) ، وليس في مقدّماتها أيضاً ما يشير إشارة واضحة إلى استخدام هذا المصطلح . دون أن يعني هذا - ضرورة - جهل أصحاب تلك المعاجم اللغويين بمن اللغة من مفردات ، وما يختلف عليها من ظواهر ، وما تدلّ عليه المعاني ، واستعمال الكلمات في حقول دلالية معينة مما تشتمل البيئة العربية الصحراوية بظواهرها الطبيعية أو النباتية ، أو الحيوانية وغيرها .) نظر : المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، ص 17 - 18 . وإذا كان لنا أن نبدي رأياً في بدء استخدام لفظ " المعجم " في كتب اللغة ، وسبب انزوائه عن كتب طرقت موضوعه دون أن تتخذ عنواناً دالاً على مضمونها ، فإننا نرجح ترافق استخدامه في اللغة مع استخدام كتب الصحابة لها دون فارق زمني يذكر ، كما يمكن ترتيب موادها على حروف المعجم ، ودون أن يكون في مقدور مصنفي المعاجم قبل ابن فارس وبعده التحرّج على إطلاق لفظ " المعجم " على كتاب تعفّف الخليل (ت 175 هـ) نفسه في إطلاقه على ما أنجزه

على غير مثال سابق لتعذر حصر كل مفردات اللغة العربية ؛ (ينظر: الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد ابن فارس، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1414 هـ-1993 م ، ص 49) الأمر الذي لا ينفي عدم وضوح المصطلح نفسه عند المتقدمين من الفقهاء أو اللغويين على نحو ما دَللنا عليه بالأمثلة .

(24) وتجدر الإشارة هنا إلى أن عبد السلام محمد هارون أشار إلى "حمول ذكر هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين، نظراً إلى كونه من أواخر الكتب التي ألّفها، ولو أنه أتيج له أن يحيا طويلاً في زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التي نالها صنوه" المحمل" (ينظر: مقدمة تحقيق معجم مقاييس اللغة، 1/39، 41). والجدير بالذكر أن ابن النديم (ت بعد 377 هـ) نشأه أثنى عليه، نذكر أنه لم يصنّف مثله. ينظر: الفهرست لمحمد ابن إسحاق النديم، تحقيق مصطفى الشومعي، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1406 هـ-1985 م، ص365. (25) القاموس المحيط، 1/3 والمعجم العربي نشأته وتطوره، ص 14 والدراسات اللغوية عند العرب، ص 222 ومصادر التراث والبحث في المكتبة العربية لمحمود فاحوري، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1409 هـ - 1989 م، ص71، والمعجم الوسيط، 2/758، مادة (قمس) .

(26) مصادر التراث والبحث في المكتبة العربية، ص 71.

(27) المدخل إلى فقه اللغة العربية، ص174.

(28) المدخل إلى فقه اللغة، ص 174 وينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 23-24 ونظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب، ص 12-45 و المعاجم العربية دراسة تحليلية لعبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، ط2، 1393 هـ-1973 م، ص 18-19.

(29) تسمى في عرف ابن سيده بالحنّسة. (ينظر:المخصص، 1/10). ويقصد بها تلك المعاجم التي تعالج النقص تضبطها، وتبين أصلها ومشتقاتها، وتشرح مدلولها، وتتخذ لها منهجاً خاصاً في ترتيب الألفاظ معتمداً على الترتيب الهجائي آياً كان لون ذلك الترتيب ومداره، سواء أتي حسب نظام مخارج الحروف، كما صنع الخليل ومن لفّ لفّه، أو سار حسب الأبجدية في ترتيبها المؤلف، كما نجد في معاجم من سار على غير طريقة الخليل. ينظر: المعاجم العربية دراسة تحليلية، ص18. ويُدلُّ بها على مظنة الكلمة المطلوبة. وهذا النوع من المعاجم يفتقد مبدئياً في الكشف عن لفظ من الألفاظ بجهل معناه كل الجهل، أو نعرفه بشكل غامض ونود أن نعرفه بشكل دقيق. ينظر: نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب، 10.

(30) وتعدّ من كتب الصفات ؛ لأنها حاولت أن تجمع ما أمكنها من موضوعات، ومن هنا جاء اسمها. فقد أُرثت كثير من الكتب السابقة ككتب ابن الأعرابي (ت231 هـ) في "صفة النخل" أو "صفة الزّرع" أو "صفة الدّرع". (ينظر: الفهرست، ص 314. علما أن ابن النديم أورد اسم " الصفات" وصفاً لكتاب النضر بن شميل (ت203 هـ) كما قال: وهو كتاب كبير يحتوي على عدّة كتب، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه غريب المصنف بين كما حوته أجزاءه الخمسة من موضوعات وقد تصدّرها على الترتيب: خلق الإنسان، والأخبية، والإبل والحصان.

والزرع، وغيرها. ينظر: الفهرست، ص 234-235، فجاءت الكتب أن تجمع الصفات المختلفة من نخل، وزرع، ودرع، وغيرها؛ وتسميت أيضاً بـ"الغريب المصنّف"، وهو مصطلح يحمل الدلالة نفسها. (ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 206 وينظر: رواية اللغة لعبد الحميد الشلقاني دار المعارف بمصر، القاهرة، ص 135-136. ويطلق عليها في علم الدلالة العربي الحديث اسم المعاجم المتجانسة، ويطلق عليها أحياناً تسمية المعاجم الموضوعية، أو معاجم تداعي المعاني، أو حقول المعاني. (ينظر: المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، ص 29 وينظر: علم اللغة العربية، ص 113). ويتجه معجم المعاني من المعنى إلى اللفظ ويرتب ألفاظ اللغة، في معظمها، بحسب معناها لا بحسب لفظها. فالترتيب فيها ليس أبجدياً ولكنه موضوعي، بمعنى إن هذا النوع من المعاجم يلجأ إليه الباحث عندما يستعصي عليه لفظ يوافق المعنى الذي يدور في خلده. فكثيراً ما يقف الكاتب حائراً لا يدري كيف يعبر عن أحد المعاني أو المدركات الحسية، وكثيراً ما يستعصي عليه تركيب مرادف لمعنى يسول في ذهنه. (ينظر: نظرة تاريخية عن حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب، ص 52) فيلجأ إلى الترادف والمتوارد اللذين يدرجان في معاجم المعاني. (ينظر: المعجم العربي بحوث في المنهج والمادة والتطبيق ص 29).

(33) نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في واللغة الأدب، ص 11. ويرى أحد الدارسين المحدثين وتابعه في ذلك عبد السميع محمد أحمد أنه من المرجح أن يكون اللغويون قد سبقوا إلى "المعاجم الميوبة" أو "معاجم المعاني" أو "معاجم الموضوعات" قبل أن يسبقوا إلى "معاجم الألفاظ"؛ لأنّها في رأيهما "تمثل أبسط أنواع الجمع وهو أمر طبيعي، دعت إليه الحاجة والخوف من ضياع اللغة، وهو من السهولة بحيث لا يحتاج إلا إلى الحفظ والإتقان بأطراف الموضوع للوقوف على أجزائه ومسمياتها" (ينظر: المعاجم العربية دراسة تحليلية، ص 18-19). وبناءً على ما تقدّم، فإنّه من الطبيعي أن يبدأ الحديث بها؛ ذلك لأنّ جمع اللغة العربية جرى على مراحل ثلاث تمثل مرحلتها الأولى: جمع الكلمات حيثما أتت. فقد كان هذا العالم أو ذاك يرحل إلى البادية ليسمع كلمة في المطر يجرى في اسم السيف، فيدون ذلك كلّه حسبما سمع، من غير ترتيب إلا ترتيب السماع. وقد كان ذلك بفضل الرواية منذ أواخر القرن الأول وأثناء القرن الثاني، أي في الوقت الذي كان يجري فيه جمع الحديث والأدب. أما المرحلة الثانية، فقد شهدت ميلاد رسائل وكتيبات صغيرة مبنية على معنى من المعاني أو على حرف من الحروف كتبت أي الأنصاري (ت 215هـ) في "المطر" و"اللبّ" و"اللبن". وأما المرحلة الثالثة، فعرفت وضع معجم يشمل كلّ الكلمات العربية على نمط خاص ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة أو لفظة دالة. (ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 22-23 ونظرة حول حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب، ص 11-27). يرى مراحل رأيها أحمد أمين طبيعية لجمع اللغة، ولا يعكّر صفوها أنّ الخليل (100-175هـ)، واضع فكرة الثالثة، كان الأسبق زمناً من أبي زيد - بوضع وتسعين عاماً - والأصمعي (122-216هـ). فقد عاش ثلاثة زمناً طويلاً، وربما سبق الأصمعي وأبا زيد بالتأليف في الفردان؛ ولكنه مع كونه والهج المذكور كما يمكن أن يملأها وينفّذها من قاربه في الزمن مثل الأصمعي وأبي زيد؛ لأنّ فكرته كانت طفرة في التفكير، وقد

جاءت قبل زمانها ، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده وبعد الأصمعي وأبي زيد. ولهذا لاتزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة.(ينظر: ضحى الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي ط10، بيروت لبنان، 263/2، 270). غير أن حسين نصّار اشترط في موافقته فكرة التسلسل هذه أن تكون هذه الأبحاث قد نشأت منفردة غير متصلة بأيّ نشاط آخر، وهو ما تنكّره الآثار الباقية الرائدة التي عرفت باسم " غريب القرآن ولغاته" وما شابه ذلك. يضاف إلى ذلك أنّ بلوغ الخليل إلى فكرة وضع المعجم كافٍ للقول بأنّ الأبحاث الغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ، حتى في حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة وتركها لأحد تلاميذه. كما نفى أن يكون الأصمعي وأبو زيد واضعي الفكرة الثانية، لكونهما سبقا إليها من كثيرين أهمهم أبو خيرة الأعرابي (ت 157 هـ) أستاذ الخليل وصاحب كتاب الحشرات.(ينظر: الفهرست، ص 211 وبغية الوعاة لجلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت ، 317/2). وعلى هذا ففكرة التسلسل في نظر حسين نصّار معقولة صحيحة نظرياً لاعملياً. أمّا المراحل التي قطعتها الدراسات اللغوية فعلاً ، فتختلف عن ذلك في المرحلة الأولى مع مراعاة ما داخلها من خلط في التأليف حول القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف و في السوادد وغيرها ، وتقرّر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة ، مع وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى ، وعدم تفرّج كلّ مرحلة تماماً لضياح هذه الكتب الأولى، وعدم انقضاء كلّ مرحلة بظهور تاليتها؛ إذ بقي المؤلفون يخرجون من الكتب ما يوضع تحت المرحلة الأولى أو الثانية حتى عهود متأخرة ، وربما تمتدّ إلى عهدنا الحاضر.(ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 34-35). و هو ما ذهب إليه أجد الطرابلسي حين أقرّ بأنّ جمع ألفاظ اللغة العربية جرى على مراحل ثلاث، وإن شئت فقل على أشكال ثلاثة ؛ لأنّ هذه الأشكال هي في الحقيقة متداخلة متعاصرة وليست مراحل متعاقبة تحدّها الفواصل الزمنية السابقة . (ينظر: نظرة تاريخية حول حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب، ص11). فبعد هذا الذي سبقناه دلائل على أصالة معاجم الألفاظ في نسبة فكرتها الرائدة إلى الحسين فإننا لا نملك إلا أن نبدأ بما الحديث ، ثمّ نتبعها بمعاجم المعاني.